تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية (دراسة اختبارية في مكاتب التدقيق في الأردن)

الأستاذ الدكتور أحمد حلمي جمعة*

الملخص

الغرض من الدراسة: إختبار مدى تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية (مخاطر الاستقلالية- الإجراءات الوقائية) عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية في مواقف محددة في مكاتب التدقيق في الأردن وذلك وفقا لقاعدة الأخلاق الدولية (٢٩٠) الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولي.

أهم النتائج النظرية: تواجه استقلالية المحاسبين القانونيين في الممارسة العامة العديد من المخاطر، وهذه المخاطر تمثل تهديدات هامة جدا للاستقلالية بحيث يتمثل الإجراء الوحيد الممكن لمواجهتها في إزالة الأنشطة أو المصالح التي تخلق التهديد، أو رفض قبول أو إستمرار عملية التأكيد، أو تطبيق الإجراءات الوقائية للقضاء على التهديدات أو تقليصها إلى مستوى مقبول.

أهم النتائج الميدانية: لقد أظهرت الدراسة الميدانية على أن هناك تباين في موقف المحاسبين القانونيين الأردنيين من الإطار المفاهيمي للاستقلالية سواء بالنسبة للمخاطر، أو الإجراءات الوقائية المناسبة في المواقف المحددة بشكل عام، وبشكل خاص بالنسبة للمخاطر الناتجة عن وجود مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة أو علاقات تجارية متينة، أو أداء خدمات غير متعلقة بعملية تأكيد، أو توظيف أفراد في الإدارة العليا لدى العميل.

أهم التوصيات: توصي الدراسة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بضرورة عقد دورات تدريبية للمحاسبين القانونيين بشأن تطبيق المدخل المفاهيمي للاستقلالية كجزء من التطوير المهني المستمر، كما توصي الدراسة جمعية المحاسبين الأردنيين بشكل خاص، والاتحاد العام للمحاسبين العرب بشكل عام ومعاهد وجمعيات المحاسبين والمدققين (المراجعين) في الدول العربية بتعميم المنهج المقترح في هذه الدراسة بشأن تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية على جميع المحاسبين القانونيين.

المصطلحات الدالة: الإستقلالية- تدقيق- البيانات المالية- مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين المهنيين

البيانات المتاحة: للحصول على الاستبيان ونتائج التحليل الإحصائي بإستخدام Spss يرجى مراجعة الباحث

المقدمة

لقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مبادئ التحكم المؤسسي (الحوكمة) (OECD, 1999- OECD, 2004)على أهمية استقلال المدقق الخارجي (المحاسب القانوني- المراجع الخارج- المراقب - المدقق المستقل)، كما تشير كل المبادئ والقواعد والمعايير العالمية أو الدولية أو المحلية ، إلى أن أهم ما يميز المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة عن غيرهم في المهن الأخرى هو " الاستقلالية " ، ونظرا لعدم وجود مفهوم محدد لمصطلح الاستقلالية من قبل المنظمات المهنية، وعلى الرغم من جهود الباحثين في هذا

* أستاذ المحاسبة والتدقيق (٢٠٠٩)- جامعة الزيتونة- الأردن.

الشأن، إلا إن الجميع يبحثون في نهاية المطاف عن ثقة المجتمع المالي، و تحقيق الاستقرار المالي.

ونظر لما يتهدد الاستقلالية من مخاطر عديدة، فقد طور مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين(IFAC, 2007-IFAC, 2008- IFAC, 2009- IFAC, IESB, 2010) المهنيين موقفة بشأن كيفية تطبيق المنهج المفاهيمي للاستقلالية على ظروف وعلاقات محددة، معتمدا على تهديدات (المصلحة الشخصية– المراجعة الذاتية – التألف – التأييد – المضايقة) التي يمكن أن تنشأ بسبب ظروف وعلاقات محددة وبالإضافة إلى وضع إرشادات لتُستخدم في الحكم المهني لتحديد الإجراءات الوقائية المناسبة للقضاء على تهديدات الاستقلالية أو تقليصها إلى مستوى مقبول.

مشكلة الدراسة

لقد طور مجلس معايير الأخلاق الدولي المدخل المفاهيمي للاستقلالية للتطبيق في مواقف من الممكن أن تشكل تهديد للاستقلالية عند تقديم الخدمات المهنية لعملاء التأكيد أو عملاء تدقيق البيانات المالية أو عميل التأكيد الذي لا يكون عميل تدقيق بيانات مالية، وذلك من خلال تقسيم القاعدة (٢٩٠) الى قاعدتين القاعدة (٢٩٠) الاستقلالية: مهمات المراجعة والتدقيق، والقاعدة (٢٩١) الاستقلالية: مهمات التأكيد الأخرى (IFAC, IESB, 2010- IFAC, IESB, 2009).

ونظرا لأهمية إستقلالية المحاسب القانوني (المدقق) عند تقديم خدمات تدقيق البيانات المالية، واعتماد معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الخلاق الدولي التابع للأتحاد الدولي للمحاسبين في الأردن، لذلك فإن مشكلة الدراسة الحالية يمكن تلخيصها في الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية في مكاتب التدقيق في الأردن؟.

ويمكن تفسير المشكلة الرئيسية للدراسة في الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

* هل يطبق المحاسبين القانونيين في الأردن مدخل الإطار المفاهيمي المتعلق بمخاطر الإستقلالية عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية؟.

** هل يطبق المحاسبين القانونيين في الأردن مدخل الإطار المفاهيمي المتعلق بالإجراءات الوقائية للحد من مخاطر الإستقلالية عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية.

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الحالية في التعرف على مدى تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية (مخاطر الاستقلالية – الإجراءات الوقائية) عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية في مكاتب التدقيق في الأردن الصادر عن مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين المهنيين التابع للأتحاد الدولي للمحاسبين.

أهمية الدراسة والدراسات ذات العلاقة

إن أهمية الإستقلالية للمحاسب القانوني أمر غير قابل للجدل أو النقاش ولا في حاجة الى التطرق إليها، ولكن الأهم هو ما يتعلق بمدى تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية الصادر عن

مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين المهنيين في مواقف محددة، ففي أكثر من عقدين مضت أجتهد العديد من الباحثين والهيئات والمنظمات العلمية، كما عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات وصدرت العديد من التوصيات والتى من شأنها البحث في معوقات الاستقلالية لتجنيب المحاسبين القانونيين لها عند مباشرة مهمتهم، ولقد أثمرت هذه الجهود البحثية الى أن هناك عاملين يؤثران في إستقلالية المحاسب القانوني هما:

العامل الأول: البيئة الداخلية لعمل المحاسب القانوني: ولقد ترجم هذا العامل في مجموعة دراسات حيث أشارت دراسة على (على، ١٩٩٤) وCollins and Killough (Collins and Killough, 1992) الى طبيعة المهمة، ودراسة (Rebele and Michaels, 1990) الى درجة عدم التأكد، ودراسة Bamber and et. al (Bamber and et. al., 1989)، الى تكنولوجيا التدقيق (المعاينة الإحصائية)، ودراسة Gregson (Gregson, 1990) الى نظام الاتصال والرضا عن العمل، ودراسة Pratt (Pratt, 1990) الى التجانس الثقافي التنظيمي، ودراسة Marxen (Marxen, 1990) الى موازنة الوقت.

العامل الثاني: البيئة الخارجية لعمل المحاسب القانوني: ولقد توصل الى هذا العامل مجموعة من الدراسات العربية – مثل دراسة (راضي، ١٩٩١– الراشد، ١٩٩٤– هويدي، ١٩٩٢)، ولعل أهم العوامل المؤثرة في البيئة الخارجية تشمل(المنافسة – حجم المكتب – تقديم الخدمات الاستشارية– قبول الهدايا– تمثيل المكتب لأحد المكاتب العالمية– والأتعاب المدفوعة وغير المدفوعة... وغير ذلك).

كما إستهدفت دراسة Umar & Anandarajan (Umar & Anandarajan, 2004) التركيز على العوامل التي تسبب الضغوط التي تواجهه المدققين وتأثيرها على استقلاليتهم وتشمل المنافسة وتسوق الرأي والعميل وحجم مكتب التدقيق، فقد بينت الدراسة أن أكثر الضغوط هي تلك المتعلقة بالعميل.

بالأضافة الى ما تقدم فقد تناولت بعض الدراسات في الفترة من ١٩٩٦– 2009 موضوعات متنوعة بشأن إستقلالية المحاسب القانوني، حيث تناولت دراسة Philip, Philip (2009) توظيف المحاسبين القانونيين مع عملاء التدقيق السابقين واستقلالية المدقق في ما بعد عصر أنرون، In the post-Enron Era... ولقد أكدت نتائج الدراسة على أن هناك تأثير للتوظيف على إستقلالية المدقق بعد عصر أنرون، وتناولت دراسة أيضاPhilip, Philip (2008) دراسة تجريبية مقارنة لتصورات Perception أربعة مدققين في مكاتب كبيرة مقابل أربعه مدققين في مكاتب غير كبيرة عن تأثير المنافسة على إستقلالية المدقق في هونج كونج بعد أنرون، ولقد أكدت النتائج على عدم وجود إختلاف على تصورات المدققين في المكاتب الكبيرة والمدققين في المكاتب الأقل حجماً حول تأثير خدمات غير التدقيق والمنافسة على الإستقلالية.

بينما إستهدفت دراسة Alleyne (Alleyne, 2006) فحص مدى إدراك المستخدمين والمدققين للاستقلالية في بربادوس، ولقد أوضحت نتائج الدراسة إن وجود لجنة التدقيق قد أدى

الى تحسين إستقلالية المدقق، فيما إستهدفت دراسة Abu Bakar, Abdul Rahman and Abdul Rashid (Abu Bakar, Abdul Rahman and Abdul Rashid, 2006) فحص العوامل المؤثرة في إستقلالية المدقق من وجهة نظر المقرضين في ماليزيا ولقد بينت الدراسة أن حجم المكتب وحجم تشغيل المكتب، وبيئة المنافسة والأتعاب هي العوامل الأكثر تأثيراً في إستقلالية المدقق، وأخيراً دراسة Vanasce (Vanasce, 1996) التي تناولت دور المعهد الأمريكي للمحاسبين ومعهد المدققين الداخليين ، وجمعية المحاسبة الأمريكية، وكذلك بورصة الأوراق المالية الأمريكية في دعم إستقلالية المدقق.

مما تقدم يتضح أهمية الدراسة الحالية حيث أنها تعد إضافة الى الدراسات السابقة حيث أنها تتناول تقييم مدى تطبيق المحاسبين القانونيين للإطار المفاهيمي للاستقلالية (مخاطر الاستقلالية والإجراءات الوقائية) عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية.

الخلفية النظرية للدراسة

إن ما يميز مهنة المحاسبة هو أن تقبل مسؤولياتها أمام المجتمع المالي المتمثل في العملاء ومانحي الائتمان والحكومات وأصحاب العمل والمستخدمون والمستثمرون ومجتمع المال والأعمال، وآخرون يعتمدون على موضوعية، وأمانة المحاسبين القانونيين للمحافظة على العمل المنتظم في ميدان التجارة، ويفرض هذا الاعتماد مسؤولية المصلحة العامة.

ولذلك منذ عقود طويلة – وحتى الآن – لا يوجد إتفاق جول مفهوم محدد لمصطلح الإستقلالية، ولكن يوجد تميز بين مفهومين للاستقلالية (Arens, Elder, Beasley, 2008)، الأول الاستقلال الحقيقي Independence in Factأي أن يحافظ المدقق على إتجاهة غير متحيز عند أداء عملية التدقيق في كافة مراحلها، أما الثاني فهو الاستقلال في المظهر Independence in Appearance ويكون نتيجة لتفسيرات الآخرين لهذا الاستقلال، وحتى يتحقق هذا الاستقلال ففي عام ١٩٩٧ أنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA) مجلس معايير الإستقلال(ISB) من أجل أحداث التوافق بين قواعد الاستقلال الصادرة عن المعهد الأمريكي وهيئة الأوراق المالية.

على الجانب الأخر فقد أشارت القاعدة (٢٩٠) الإستقلالية: مهمات التدقيق والمراجعة الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولي إلى أن مصطلح الاستقلالية يشير إلى مفهومين الأول: استقلال الفكر Independence of Mind أي الحالة الذهنية التي تسمح بإبداء نتيجة ما دون الخضوع لأي من التأثيرات التي تضعف الحكم المهني، بشكل يتيح للفرد التصرف بنزاهة وممارسة الموضوعية والحذر المهني،

بينما المفهوم الثاني استقلال المظهر Independence in Appearance أي تجنب الحقائق والظروف الهامة جدا بحيث يستنتج طرف ثالث عاقل ومطلع، يتمتع بمعرفة كافة المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك الإجراءات الوقائية المطبقة، بشكل معقول بأنه تم الإضعاف من نزاهة أو موضوعية أو الحذر المهني لشركة معينة أو عضو ما في فريق التأكيد.

ومع مراعاة أن استخدام مصطلح " الاستقلالية " قد يحدث في حد ذاته سوء فهم، أو قد يقود المراقبين عند استخدامه على حدة إلى افتراض أن الشخص الذي يمارس الحكم المهني ينبغي أن يكون متحررا من جميع العلاقات المالية والاقتصادية وغيرها من العلاقات، وهذا أمر مستحيل، حيث أن لكل شخص داخل المجتمع لديه علاقات مع الآخرين.

لذلك تشير القاعدة(٢٩٠) الى أنه يجب تقييم أهمية العلاقات المالية والاقتصادية وغيرها من العلاقات في ضوء ما قد يخلص إليه طرف ثالث عاقل ومطلع لديه معرفة بكافة المعلومات ذات الصلة بأنه أمر غير مقبول، حيث قد يكون هناك العديد من الحالات المختلفة، أو مجموعة من الحالات، وثيقة الصلة، وبناء على ذلك فمن المستحيل تحديد كل حالة تخلق تهديدات على الاستقلالية وتحديد الإجراء المناسب الذي ينبغي اتخاذه لتخفيف عواقب ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، قد تختلف طبيعة عمليات التأكيد وبالتالي قد توجد تهديدات مختلفة الأمر الذي يستلزم تطبيق إجراءات وقائية مختلفة، وعلى ذلك فإن مدخل الإطار المفاهيمي الذي يتطلب من الشركات وأعضاء فرق التأكيد تحديد تهديدات الاستقلالية وتقييمها ومواجهتها، بدلاً من الالتزام فقط بمجموعة من القواعد المحددة التي يمكن أن تكون اعتباطية، إنما يصب في المصلحة العامة، لذلك يجب على المحاسبين القانونيين تطبيق مدخل الإطار المفاهيمي في الأتي(IFAC, IESB, 2009-IFAC, IESB, 2010):

١- تحديد تهديدات الاستقلالية.

٢- تقييم أهمية التهديدات المحددة.

٣- تطبيق الإجراءات الوقائية للقضاء على التهديدات أو تخفيضها إلى مستوى مقبول.

لذلك يجب أن تضع الشركات سياسات وإجراءات متعلقة بالاتصالات بشأن الإستقلالية مع لجان التدقيق أو مع الأخرين المكلفين بتنفيذ مبادئ حوكمة العميل، مع مراعاة أنه في حال تدقيق البيانات المالية للمنشآت المدرجة، يجب أن تبلغ الشركة شفوياً وكتابياً على الأقل بشكل سنوي عن كافة العلاقات والمسائل الأخرى بين الشركة والشركات ضمن المجموعة وعميل تدقيق البيانات المالية التي تعتبر وفق الحكم المهني للشركة أنها قد تؤثر بشكل معقول على الإستقلالية(IFAC, IESB, 2010).

بالإضافة الى نما تقدم يجب أن تتضمن مدة العملية الفترة التي تغطيها البيانات المالية التي يتم إعداد التقارير عنها من قبل الشركة، وعندما تصبح المنشأة عميل يُقدّم له خدمة تدقيق البيانات المالية خلال أو بعد الفترة التي تغطيها البيانات المالية التي ستعد الشركة حولها تقريراً، يجب أن تدرس المنشأة ما إذا كان قد تنشأ أية تهديدات على الإستقلالية بسبب (IFAC, IESB, 2010):

١- علاقات مالية أو تجارية مع عميل التدقيق خلال أو بعد الفترة التي تغطيها البيانات المالية، ولكن قبل أن يتم قبول عملية تدقيق البيانات المالية.

٢- خدمات سابقة مقدمة إلى عميل التدقيق.

بالإضافة الى ما تقدم إذا تم تقديم خدمة غير متعلقة بالتأكيد إلى عميل تدقيق البيانات المالية خلال أو بعد الفترة التي تغطيها البيانات المالية ولكن قبل البدء في الخدمات المهنية فيما

يتعلق بتدقيق البيانات المالية ويتم حظر الخدمة خلال مدة عملية التدقيق، فإنه ينبغي أن تُؤخذ في الإعتبار تهديدات الإستقلالية- إن وجدت- الناشئة عن الخدمة، وفي حال لم يتضح أن التهديدات غير هامة، ينبغي دراسة الإجراءات الوقائية وتطبيقها كما يلزم للقضاء عليها أو تقليصها إلى مستوى مقبول(IFAC, IESB, 2010).

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية الى اختبار مدى تطبيق المحاسبين القانونيين في الأردن لمدخل الإطار المفاهيمي للاستقلالية عند تدقيق البيانات المالية في مواقف محددة، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم قائمة استبيان تضمنت (٤٥) فقرة بحيث تقيس (٢٣) منها المتغير الأول مخاطر استقلالية، وتقيس (٢٢) منها المتغير الثاني الإجراءات الوقائية.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة والبالغ إجمالي عددهم (٤٨٩) حتى ٢٠١٠/٣/١ وقت إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد حجم العينة بإستخدام معادلة تحديد حجم العينة على أساس نسبة الظاهرة في المجتمع ٥٠% وبمستوى معنوية ٥%، ومستوى ثقة ٩٥% أي أن معامل الثقة (١,٩٦)، ولقد بلغت حجم العينة (٢٤٤ مدقق)، كما تم إرسال الاستبيانات لهم عن طريق جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وكذلك بواسطة البريد الإلكتروني، وقد بلغت عدد الردود (١٥٦) بنسبة ٦٣% تقريبا.

فرضيات ومتغيرات الدراسة

تقوم الدراسة الحالية لاختبار صحة أو عدم صحة الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الأولى(H_{O1}): لا يطبق المحاسبين القانونيين في الأردن الإطار المفاهيمي المتعلق بمخاطر الإستقلالية في مواقف محددة عند تدقيق البيانات المالية.

الفرضية الثانية(H_{O2}): لا يطبق المحاسبين القانونيين في الأردن الإطار المفاهيمي المتعلق بالإجراءات الوقائية للحد من مخاطر الإستقلالية في مواقف محددة عند تدقيق البيانات المالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد اعتمد الدراسة عند تحليل نتائج إجابات عينة الدراسة على استخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS، ولعل أهم الأساليب الإحصائية التي استعان بها الباحث في الوصول إلي نتائج الدراسة أسلوب الوسط الحسابي والانحراف المعياري: لقياس اتجاهات أراء عينة الدراسة تجاه المتغيرات المستقلة، وأسلوب One Sample T. Test لاختبار فرضيات الدراسة، وأسلوب One-way ANOVA لتحديد مصادر الفروقات في آراء عينة الدراسة، وأسلوب اختبار Scheffe: لتحديد اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، بالإضافة الي T. test for Independent Samples، فضلاً عن إستخدام معامل الثبات Cronbach`s Alpha، والذي بلغ (٩٥٨.) لجميع العبارات (٤٥ عبارة) الواردة في قائمة الاستبيان.

مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

لقد تضمن القسم الأول من قائمة الاستبيان معلومات عامة تتعلق بعينة الدراسة من حيث العمل الحالي في مكتب التدقيق والمؤهل العلمي والتخصص والخبرة العملية، والجدول (١) التالي يوضح خصائص عينة الدراسة كما يلي:

الجدول (١): يوضح خصائص عينة الدراسة

العمل الحالي			المؤهل العلمي			التخصص العلمي			الخبرة العملية		
الفئة	العدد	%	الفئة	العدد	%	الفئة	العدد	%	الفئة	العدد	%
شريك	٢٣	١٤,٧	ك. مجتمع	٤٨	٣٠,٨	محاسبة	١٤٧	٩٤,٢	أقل من ٥	٦٩	٤٤,٢
مدير	٣٢	٢٠,٥	بكالوريوس	٨٧	٥٥,٨	أخرى	٩	٥,٨	من ٥:١٠	٣٤	٢١,٨
رئيس	٣٧	٢٣,٧	ماجستير	٢٠	١٢,٨				من ١٠:١٥	٢٣	١٤,٧
مدقق	٦٤	٤١,٠	دكتوراه	١	٦.				أكثر من ١٥	٣٠	١٩,٢
إجمالي	١٥٦	١٠٠	إجمالي	١٥٦	١٠٠	إجمالي	١٥٦	١٠٠	إجمالي	١٥٦	١٠٠

من الجدول (١) يتضح أن أعلي حجم للعينة لفئة المدقق وتمثل ٤١,٠ من حجم العينة، كما أن ٥٥,٨ من عينة الدراسة من الحاصلين على البكالوريوس، كما أن ما نسبته ٥٥,٨ تخصص المحاسبة، كما أن أعلي نسبة للخبرة العملية للفئة التي تعمل أقل من ٥ سنوات حيث بلغت ٤٤,٢.

كما تضمن القسم الثاني من قائمة الاستبيان العبارات الخاصة بمتغيرات موضوع الدراسة، ويوضح الجدول (٢) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والأهمية النسبية لاجابات عينة الدراسة بشأن المتغير الأول الذي بلغ معامل الثبات Cronbach`s Alpha، لجميع عباراته (٠.٩٠٧) لجميع العبارات (٢٣ عبارة) الواردة في قائمة الاستبيان كما يلي:

الجدول (٢): يوضح إجابات عينة الدراسة بشأن المتغير الأول (مخاطر الإستقلالية)

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى التطبيق
١- باعتقادك إذا كان لديك مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة لدي عميل تأكيد فإن هذه المصلحة تسبب تهديد المصلحة الشخصية	٣,٤٤٢٣	٨٥٩٤١.	٦٨,٨
٣- باعتقادك إذا كان لديك علاقات تتعلق بقروض وكفالات مع عميل تأكيد فإن هذه العلاقات تسبب تهديد المصلحة الشخصية	٣,٥٣٨٥	١,٧٧٢١٣	٧٠,٩
٥- باعتقادك إذا كان لديك علاقات تجارية متينة مع عميل تأكيد فإن هذه العلاقات تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمضايقة	٤,٧٣٠٨	٩٢٥٢٥.	٩٤,٦
٧- باعتقادك إذا كان لديك علاقات شخصية وعائلية مع عميل تأكيد فإن هذه العلاقات تسبب تهديد المصلحة الشخصية والتآلف والمضايقة	٤,٣٧١٨	٧٣٨٠٧.	٨٧,٤
٩- باعتقادك إذا كان لديك علاقات وظيفية مع عميل تأكيد فإن هذه العلاقات تسبب تهديد المصلحة الشخصية والتآلف والمضايقة	٣,٧٨٢١	١,٨٠٤٢٨	٧٥,٦
١١- باعتقادك إذا كان لديك مسئول أو مدير سابق لدي عميل تأكيد فإن هذه العلاقة تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية والتآلف والمضايقة	٤,٤٤٢٣	١,٠٩٦٨٦	٨٨,٨
١٣- باعتقادك إذا كنت تعمل بصفة مسئول أو مدير في مجلس إدارة سابق لدي عميل تأكيد فإن هذه العلاقة تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية والتآلف والتأييد	٣,٩٠٣٨	١,١١١٦٩	٧٨,٠

١٥- باعتقادك إذا كان هناك إرتباط طويل الأجل مع عميل تأكيد فإن هذه الإرتباط يسبب تهديد التآلف	٣,٨٧٨ ٢	١,١٣٢ ١٩	٧٧,٥
١٧- باعتقادك إذا كنت تؤدي خدمات غير متعلقة بعملية تأكيد الي عميل تأكيد فإن هذه الخدمات تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية	٣,٤٨٠ ٨	٨٨٣٣٣ ٠	٦٩,٦
١٩- باعتقادك إذا كنت تؤدي خدمات محاسبة لمنشآت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة فإن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية	٤,٢٣٠ ٨	١,١٧٤ ١٦	٨٤,٦
٢١- باعتقادك .إذا كنت تؤدي خدمات محاسبة - إعداد السجلات المحاسبية والبيانات المالية- لمنشآت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة فإن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية	٤,٦٦٠ ٣	١,٠١٩ ١٥	٩٣,٢
٢٣- باعتقادك إذا كنت تؤدي خدمات التقييم - التطورات المستقبلية لأحد عناصر البيانات المالية- فإن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية	٣,٨٦٥ ٤	١,٠٣٥ ٤٢	٧٧,٣
٢٥- باعتقادك إذا كنت تؤدي خدمات ضريبية لعملاء تدقيق البيانات المالية فإن هذه الخدمات لا تسبب أي تهديد	٣,٢٨٢ ١	١,٧٩٥ ٣٢	٦٥,٦
٢٦- باعتقادك إذا كنت تؤدي خدمات التدقيق الداخلي الي عملاء تدقيق البيانات المالية فإن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية	٣,٩٢٣ ١	١,٢٣٦ ٧٤	٧٨,٤
٢٨- باعتقادك إذا كنت تؤدي خدمات أنظمة تكنولوجيا المعلومات الي عملاء تدقيق البيانات المالية فإن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية	٣,٦٩١ ٥	١,٣٠٤ ٥١	٧٣,٨
٣٠- باعتقادك إذا قمت باعارة موظفين مؤقتين من مكتبك الي عميل تدقيق البيانات المالية فإن هذه الإعارة تسبب تهديد المصلحة الشخصية	٤,١٥٣ ٨	١,١٩٧ ٦٠	٨٣,٠
٣٢- باعتقادك إذا قمت بتقديم خدمات دعم المقاضاة الي عميل تدقيق بيانات مالية فإن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية	٤,١٣٤ ٦	١,٠٩٠ ٠٥	٨٢,٦
٣٤- باعتقادك إذا قمت بتقديم خدمات قانونية الي عميل تدقيق البيانات المالية فإن هذه الخدمة تسبب تهديد المراجعة الذاتية	٤,٥٦٤ ١	٩٩١٣٤ ٠	٩١,٢
٣٦- باعتقادك إذا قمت بتوظيف أفراد في الإدارة العليا لدى عميل تأكيد فإن هذه التوظيف يسبب تهديد المصلحة الشخصية والتآلف والمضايقة	٣,٣٧١ ٨	٩٣١٣٠ ٠	٦٧,٤
٣٨- باعتقادك إذا قمت بتقديم خدمات تمويل شركات أو تقديم مشورة أو المساعدة لعميل تأكيد فإن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية والتأييد	٣,٩٤٣ ٢	١,١٢٠ ١٤	٧٨,٨
٤٠- باعتقادك إذا شكلت الأتعاب التي يتم تحصيلها من عميل تأكيد نسبة كبيرة من إجمالي إيراداتك فإن هذه الإتعاب تسبب تهديد المصلحة الشخصية	٤,٥٩٦ ٢	٩٠٧١٧ ٠	٩١,٩
٤٢- باعتقادك إذا قبلت هدايا أو ضيافة من عميل تأكيد فإن هذا القبول يسبب تهديد المصلحة الشخصية والتآلف	٤,٢٨٨ ٥	٥٣٢٩١ ٠	٨٥,٧
٤٤- باعتقادك إذا رفعت دعوى أو يبدو ذلك على وشك الحدوث بين أحد أعضاء فريق التأكيد وعميل التأكيد فإن هذه الدعوى تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمضايقة	٤,١٧٩ ٥	٩١٩٢٤ ٠	٨٣,٥
المتوسط العام	٤,٠٣١ ٥	٠٦١٨٨ ٠	٨٠,٦

من الجدول (٢) يتضح أن مدى تطبيق المحاسبين القانونيين في الأردن للإطار المفاهيمي المتعلق بمخاطر الإستقلالية عند تدقيق البيانات المالية بشكل عام يقع بين (٨٠%-١٠٠%) أي بمستوى من (عالي الي عالي جداً) حيث يبلغ مستوى الإدراك (٨٠,٦%)، وذلك عند وسط حسابي (٤,٠٣١٥) وانحراف معياري (٠٦١٨٨.)، وبشكل خاص يبين الجدول (٢) إن العينة لديها اتجاهات إيجابية بشأن جميع العبارات ولكن بمستويات مختلفة حيث بلغ أعلى مستوى

(أكثر من ٨٠,٦%) للعبارات (٥-٢١-٤٠-٣٤-١١-٧-٤٢-١٩-٤٤-٣٠-٣٢) على التوالي، بينما بلغ أقل مستوى (أقل من ٨٠,٦%) للعبارات (٢٥-٣٦-١-٣-١٧--٢٨-٩-٢٣-١٥-٢٦-٣٨) على التوالي.

وللتأكد من صحة النتائج السابقة يوضح الجدول (٣) التالي نتائج إختبار الفرضية الأولى باستخدام One- Sample T. test كما يلي:

الجدول (٣): يوضح نتائج إختبار الفرضية الأولى

المحسوبةT	df	Sig.	Mean
١٩,٤٠٥	١٥٥	.٠٠٠	٤,٠٣٣١٥

ويتضح من الجدول (٣) أن قيمة T المحسوبة البالغة (١٩,٤٠٥) ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٥.)، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة أي يطبق المحاسبين القانونيين في الأردن للإطار المفاهيمي المتعلق بمخاطر الإستقلالية عند تدقيق البيانات المالية.

كما يوضح الجدول (٤) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والأهمية النسبية لاجابات عينة الدراسة بشأن المتغير الثاني الذي بلغ معامل الثبات Cronbach`s Alpha، لجميع عباراته (٩٣٤.) (٢٢ عبارة) الواردة في قائمة الاستبيان كما يلي:

الجدول (٤): يوضح إجابات عينة الدراسة بشأن المتغير الثاني (الإجراءات الوقائية)

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى التطبيق
٢- إذا كانت إجابتك في العبارة (١) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب عزل أو استثناء عضو فريق التأكيد من عملية التأكيد.	٤,٤٦٧٩	.٧٩٣٣٢	٨٩,٣
٤- إذا كانت إجابتك في العبارة (٣) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب أن يتم منح القرض أو الكفالة بموجب إجراءات وشروط ومتطلبات الإقراض العادية.	٣,٥٠٦٤	.٩١٢٢٦	٧٠,١
٦- إذا كانت إجابتك في العبارة (٥) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب إنهاء العلاقة التجارية.	٤,٠١٢٨	١,٠٨٣٥٣	٨٠,٢
٨- إذا كانت إجابتك في العبارة (٧) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب عزل الفرد من فريق التأكيد أو الانسحاب من عملية التأكيد	٤,٢١١٥	١,١٨٠٥٤	٨٤,٢
١٠- إذا كانت إجابتك في العبارة (٩) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب القيام بمراجعة مستقلة لأية أحكام هامة يصدرها ذلك الفرد أثناء أدائه للعملية.	٤,٢٩٤٩	.٨٤٤٠٩	٨٥,٨
١٢- إذا كانت إجابتك في العبارة (١١) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب إشراك محاسب مهني إضافي لمراجعة العمل المنجز من قبل ذلك الشخص كجزء من فريق التأكيد أو تقديم المشورة حسب الضرورة.	٣,٧٨٨٥	١,٦٨١٠٥	٧٥,٧
١٤- إذا كانت إجابتك في العبارة (١٢) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب رفض أداء عملية التأكيد أو الانسحاب منها	٤,٢١٧٩	١,٠١١٥١	٨٤,٣
١٦- إذا كانت إجابتك في العبارة (١٥) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب عدم مشاركة الفرد الذي يتم تغييره بعد فترة زمنية محددة مسبقا في عملية التدقيق إلا بعد انقضاء فترة زمنية أخرى، تكون عادة سنتين.	٤,٤٢٣١	.٧٧٠٧٤	٨٨,٤

١٨- إذا كانت إجابتك في العبارة (١٧) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب الإفصاح لأولئك المسؤولين عن تنفيذ مبادئ الحوكمة، عن طبيعة الرسوم المفروضة ومقدارها.	٤,٥٦٤ ١	.٩١٠٠١	٩١,٢
٢٠- إذا كانت إجابتك في العبارة (١٩) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب عمل الترتيبات التي تضمن عدم تنفيذ تلك الخدمات من قبل أحد أعضاء فريق التأكيد.	٣,٥٢٥ ٦	.٩٩٣١٩	٧٠,٥
٢٢- إذا كانت إجابتك في العبارة (٢١) مؤكد أو محتمل فإن أياً مما يلي يعد الإجراء الوقائي المناسب ينبغي أن لا يشارك الموظفون الذين يقدمون الخدمات في عملية التدقيق.	٤,٢٩٤ ٩	.٨٦٦٧٢	٨٥,٨
٢٤- إذا كانت إجابتك في العبارة (٢٣) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب الحصول على إقرار من عميل التأكيد بتحمل المسؤولية عن نتائج العمل المنجز من قبل الشركة.	٣,٩٨٠ ٨	.٩١٩١٢	٧٩,٦
٢٧- إذا كانت إجابتك في العبارة (٢٦) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب أن يكون عميل التدقيق مسؤولاً عن أنشطة التدقيق الداخلي ويقر بمسؤوليته المتعلقة بإنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة والإشراف عليه.	٤,٥٢٥ ٦	.٩٩٣١٩	٩٠,٥
٢٩- إذا كانت إجابتك في العبارة (٢٨) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب يجب تقديم تلك الخدمات غير المتعلقة بالتأكيد فقط من قبل موظفين غير مشاركين في عملية تدقيق البيانات المالية وبخطوط إبلاغ مختلفة ضمن الشركة.	٤,٤٤٨ ٧	.٨٦٧٢٩	٨٨,٩
٣١- إذا كانت إجابتك في العبارة (٣٠) مؤكد أو محتمل فإن أياً مما يلي يعد الإجراء الوقائي المناسب لا ينبغي تفويض الموظفين الذين يقدمون المساعدة بمسؤولية تدقيق أي وظيفة أو نشاط قاموا هم بأدائه أو أشرفوا عليه خلال فترة تعيينهم المؤقت.	٤,٤٨٧ ٢	.٧٩٩٠٩	٨٩,٧
٣٣- إذا كانت إجابتك في العبارة (٣٢) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب استخدام مهنيين غير أعضاء في فريق التأكيد لتأدية الخدمات.	٣,٨٢٦ ٩	١,٤١٠٣ ٩	٧٦,٥
٣٥- إذا كانت إجابتك في العبارة (٣٤) مؤكد أو محتمل فإن أياً مما يلي يعد الإجراء الوقائي المناسب رفض تقديم تلك الخدمات أو الانسحاب من عملية تدقيق البيانات المالية.	٤,٣٥٩ ٠	.٩٧٦٨٢	٨٧,١
٣٧- إذا كانت إجابتك في العبارة (٣٦) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب هو لا يجوز للشركة أن تتخذ قرارات إدارية وينبغي أن يترك قرار من سيتم تعيينه للعميل.	٤,٠٨٣ ٣	.٩٨٣٤٧	٨١,٦
٣٩- إذا كانت إجابتك في العبارة (٣٨) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب استخدام مهنيين ليسوا أعضاء في فريق التأكيد لتقديم تلك الخدمات.	٤,٢٨٢ ١	١,٠٠٨٣ ٢	٨٥,٦
٤١- إذا كانت إجابتك في العبارة (٤٠) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب مناقشة نطاق وطبيعة الأتعاب المفروضة مع لجنة التدقيق، أو مع غيرها من الأطراف المسئولة عن الحوكمة.	٣,٩٨٧ ٢	.٩٩٦٦٩	٧٩,٧
٤٣- إذا كانت إجابتك في العبارة (٤٢) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء الوقائي المناسب هو أن لا تقبل الشركة أو عضو فريق التأكيد الهدايا أو الضيافة.	٤,٥٩٦ ٢	.٩٠٧١٧	٩١,٩
٤٥- إذا كانت إجابتك في العبارة (٤٤) مؤكد أو محتمل فإن الإجراء	٤,٦٣٤	.٥٥٧٤٩	٩٢,٦

الوقائي المناسب الانسحاب من عملية التأكيد أو رفض قبولها (كإجراء وحيد).	٦		
المتوسط العام	٤,٢٠٥٤	.٦٥٣٥٩	٨٤

من الجدول (٤) يتضح أن مدى تطبيق المحاسبين القانونيين في الأردن للإطار المفاهيمي المتعلق بالإجراءات الوقائية للحد من مخاطر الإستقلالية في مواقف محددة عند تدقيق البيانات المالية بشكل عام يقع عند مدي يبلغ (٨٠%- ١٠٠%) أي بمستوى من (عالي الي عالي جداً) حيث بلغ مستوى الإدراك (٨٤%)، وذلك عند وسط حسابي (٤,٢٠٥٤) وانحراف معياري (٦٥٣٥٩.)، وبشكل خاص يبين الجدول (٤) إن العينة لديها اتجاهات إيجابية بشأن جميع العبارات ولكن بمستويات مختلفة حيث بلغ أعلى مستوى (أكثر من ٨٤%) للعبارات (٤٥-٤٣-١٨-٢٧-٢٩-٣١-٢-١٦-٣٥-١٠-٢٢-٣٩-١٤-٨) على التوالي، بينما بلغ أقل مستوى (أقل من ٨٤%) للعبارات (٤-٢٠-١٢-٣٣-٢٤-٤١-٦-٣٧) على التوالي.

وللتأكد من صحة النتائج السابقة يوضح الجدول (٥) التالي نتائج إختبار الفرضية الثانية بإستخدام One- Sample T. Test كما يلي:

الجدول (٥): يوضح نتائج إختبار الفرضية الثانية

المحسوبةT	df	Sig.	Mean
٢٣;١٣٥	١٥٥	.٠٠٠	٤,٢٠٥٤

ويتضح من الجدول (٥) أن قيمة T المحسوبة البالغة (٢٣,١٣٥) ذات دلالة إحصائية عند مستوى(٠٠٥.)، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة أي يطبق المحاسبين القانونيين في الأردن الإطار المفاهيمي المتعلق بالإجراءات الوقائية للحد من مخاطر الإستقلالية في مواقف محددة عند تدقيق البيانات المالية.

اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة بشأن فرضيات الدراسة

لقياس اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة تم التعرف أولاً على مدى وجود فروق في إجابات عينة الدراسة من خلال إستخدام إختبار Oneway ANOVA لكل من العمل الحالي والتخصص العلمي والخبرة العملية، كما تم إستخدام T. Test for Independent Sample للتخصص العلمي (عينتين فقط) وعند مستوى ثقة يبلغ ٩٥% يوضح الجدول (٦) التالي النتائج كما يلي:

الجدول (٦): يوضح الفروق في إجابات عينة الدراسة بشأن فرضيات الدراسة

الفرضية	الوظيفة الحالية		المؤهل العلمي		التخصص العلمي		الخبرة العملية	
	F	Sig.	F	Sig.	T	Sig.	F	Sig.
الأولى	٧,٤٤٦	.٠٠٠	١٠,٥٨٠	.٠٠٠	3.644	.000	٦,٨٥٢	.٠٠٠
الثانية	٨,٤٨٢	.٠٠٠	١١,٦٠٥	.٠٠٠	4.759	.000	٦,٢٠٠	.٠٠٠

من الجدول (٦) يتضح أن قيمة .Sig ذات دلالة إحصائية لأنها أقل من ٠٠٥.، ويدل ذلك على وجود فروقات في عينة الدراسة، أي أن هناك فروق في أراء عينة الدراسة بشأن التطبيق تعود الي خصائص العينة، وبإستخدام إختبار Scheffe للمقارنات البعدية وعند مستوى ثقة يبلغ ٩٥% نجد أن الفروق في أراء عينة الدراسة وفقاً لخصائص عينة الدراسة بشأن الفرضيات تميل للفئات التي يوضحها الجدول (٧) التالي:

الجدول (٧): يوضح اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة

الوظيفة الحالية					
الفرضية	شريك	مدير	رئيس	مدقق	النتيجة (لصالح)
الأولى	٣,٦٥٤١	٣,٨٨٤٥	٣,٩٣٨٩	٤,٢٩٤٢	فئة المدقق
الثانية	٣,٨٣٠٠	٤,٠٦٢٥	٤,٠٧٨٦	٤,٤٨٥١	فئة المدقق
المؤهل العلمي					
	كلية مجتمع	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	
الأولى	٣,٦٩٠٢	٤,١٦٣٤	٤,٢٦٥٠	–	درجة الماجستير
الثانية	٣,٨٥٨٩	٤,٣٢٩٧	٤,٤٨٢٧	–	درجة الماجستير
التخصص العلمي					
	المحاسبة	غير ذلك			
الأولى	4.0775	3.2802			تخصص المحاسبة
الثانية	4.2631	3.2626			تخصص المحاسبة
الخبرة العملية					
	أقل من ٥	من ٥ الي ١٠	من ١٠ الي ١٥	أكثر من ١٥	
الأولى	٣,٨٣٣٠	٤,٠٠٥١	٤,٤٨٧٧	٤,١٦٨١	لصالح الخبرة من ١٠ الى ١٥
الثانية	٤,٠٣٤٣	٤,١٠٨٣	٤,٦٠٨٧	٤,٤٠٠٠	لصالح الخبرة من ١٠ الى ١٥

يتضح من الجدول (٩) السابق أن اتجاهات الفروق بالنسبة للعمل الحالي تميل لصالح فئة المدقق، وبالنسبة للمؤهل العلمي تميل الفروق لصالح حملة درجة الماجستير، وأما بالنسبة للتخصص العلمي تميل الفروق لصالح تخصص المحاسبة، وأخيراً تميل الفروق بشأن الخبرة العملية لصالح الخبرة العملية من ١٠ الي ١٥ سنة وعموماً تشير نتائج اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة بشأن فرضيات الدراسة الي أهمية كل من التعليم والتخصص (المحاسبة) والخبرة في الممارسة المهنية.

منهج مقترح لتطبيق مدخل الإطار المفاهيمي للاستقلالية

مما تقدم يتضح أن هناك العديد من الخدمات التي يمكن للمحاسب القانوني تقديمها وتشكل خطراً على استقلالية عضو فريق التأكيد أو شركة التدقيق، وحيث أن المسئول عن الخطر قد تكون الشركة أو الشركة ضمن المجموعة أو الشركاء، أو العضو، أو فرد العائلة أو العائلات المباشرة أو مجموعة المستثمرين، وبشكل عام يتضح أن هناك تباين في مستوى تطبيق المحاسبين القانونيين في الأردن للإجراءات الوقائية في الموقف المحدد وذلك عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية وذلك كما يتضح من الجدول (٨) التالي:

الجدول (٨): يوضح مستوى التطبيق للإطار المفاهيمي للاستقلالية والإجراءات الوقائية في مواقف محددة عند تدقيق البيانات المالية

الموقف المحدد	خطر الإستقلالية	الإجراءات الوقائية
١- المصلحة المالية المباشرة أو غير مباشرة	٦٨,٨	٨٩,٣
٢- علاقات تتعلق بقروض وكفالات	٧٠,٩	٧٠,١
٣- علاقات تجارية متينة	٩٤,٦	٨٠,٢
٤- علاقات شخصية وعائلية	٨٧,٤	٨٤,٢

٥- علاقات وظيفية	٧٥,٦	٨٥,٨
٦- مسئول أو مدير سابق لدي العميل	٨٨,٨	٧٥,٧
٧- تعمل بصفة مسئول أو مدير في مجلس إدارة سابق لدي العميل	٧٨,٠	٨٤,٣
٨- إرتباط طويل الأجل	٧٧,٥	٨٨,٤
٩- أداء خدمات غير متعلقة بعملية تأكيد	٦٩,٦	٩١,٢
١٠- أداء خدمات محاسبة	٨٤,٦	٧٠,٥
١١- أداء خدمات إعداد السجلات المحاسبية والبيانات المالية	٩٣,٢	٨٥,٨
١٢- أداء خدمات التقييم	٧٧,٣	٧٩,٦
١٣- أداء خدمات التدقيق الداخلي	٧٨,٤	٩٠,٥
١٤- أداء خدمات أنظمة تكنولوجيا المعلومات	٧٣,٨	٨٨,٩
١٥- إعارة موظفين مؤقتين من مكتبك الي العميل	٨٣,٠	٨٩,٧
١٦- تقديم خدمات دعم المقاضاة الي العميل	٨٢,٦	٧٦,٥
١٧- تقديم خدمات قانونية الي العميل	٩١,٢	٨٧,١
١٨- توظيف أفراد في الإدارة العليا لدى العميل	٦٧,٤	٨١,٦
١٩- تقديم خدمات تمويل شركات أو تقديم مشورة أو المساعدة للعميل	٧٨,٨	٨٥,٦
٢٠- إذا شكلت الأتعاب نسبة كبيرة من إجمالي إيرادك	٩١,٩	٧٩,٧
٢١- قبول هدايا أو ضيافة من العميل	٨٥,٧	٩١,٩
٢٢- رفع دعوى أو يبدو ذلك على وشك الحدوث بين أحد أعضاء فريق العملية والعميل	٨٣,٥	٩٢,٦
المتوسط العام	٨٠,٥	٨٤

لذلك بناءً على نتائج الدراسة الميدانية تقترح الدراسة على المحاسبين القانونيين سواء في الأردن بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام لمواجهة مخاطر الإستقلالية والتهديدات (IFAC, IESC, 2001- IFAC, IESC, 2002- IFAC, IESC, 2003- IFAC, 2004- IFAC, IESB, 2005- IFAC, IESB, 2006- IFAC, IESB, 2007-IFAC, IESB, 2008- IFAC, IESB, 2009- IFAC, IESB, 2010) عند تدقيق البيانات المالية تطبيق الإجراءات الوقائية التالية:

الخطر	نوع التهديد	الإجراءات الوقائية
- المصلحة المالية (المباشرة وغير المباشرة)	المصلحة الشخصية	أولا: التصرف بالمصلحة المالية بالكامل، و في أقرب تاريخ ممكن. ثانيا: التصرف بمبلغ كافي بحيث لا تُعتبر المصلحة المتبقية هي مصلحة هامة قبل أن يصبح الفرد عضواً في فريق التأكيد. ثالثا: التصرف بالمصلحة المالية المباشرة قبل أن يصبح الفرد عضوا في فريق التأكيد. رابعا: التصرف بالمصلحة المالية غير المباشرة بالكامل. خامسا: تصرف فرد العائلة بكامل المصلحة المالية أو جزء كاف في أقرب تاريخ ممكن. سادسا: عدم احتفاظ الشركاء أو عائلاتهم المباشرة بأي مصلحة مالية عند عميل التدقيق.

		سابعا: عزل عضو فريق التأكيد من عملية التأكيد. ثامنا: استثناء الفرد من أي عملية جوهرية لاتخاذ القرار فيما يخص عملية التأكيد. تاسعا:إشراك محاسب مهني إضافي لم يشارك في عملية التأكيد لمراجعة العمل المنجز، وتقديم النصح حسبما يلزم. عاشرا: مناقشة الموضوع مع أولئك المسئولين عن الحوكمة. حادي عشر: الامتناع عن قبول العملية ثاني عشر: الانسحاب من العملية.
- القروض والكفالات (من العميل إلى الشركة أو العكس)	المصلحة الشخصية	أولا: أن يتم منح القرض أو الكفالة بموجب إجراءات وشروط ومتطلبات الإقراض العادية. ثانيا: الاحتفاظ بالوديعة أو الحساب بموجب البنود التجارية العادية. ثالثا: إشراك محاسب مهني إضافي من خارج الشركة أو الشركة ضمن المجموعة لمراجعة العمل المنجز.
- العلاقات التجارية المتينة(العميل والشركة أو العكس	المصلحة الشخصية والمضايقة	أولا: إنهاء العلاقة التجارية. ثانيا:تقليص حجم العلاقة بحيث تصبح المصلحة المالية والعلاقة غير هامتين بصورة واضحة. ثالثا: رفض القيام بعملية التأكيد. رابعا: إقصاء الفرد من فريق التأكيد. خامسا: الحد من أهمية المعاملة أو تقليصها. سادسا: مناقشة المشكلة مع أولئك المسئولين عن الحوكمة.
- العلاقات الشخصية والعائلية (بين أفراد العميل وأفراد الشركة	المصلحة شخصية والتآلف والمضايقة	أولا: عزل الفرد من فريق التأكيد. ثانيا: هيكلة مسؤوليات فريق التأكيد، حيثما أمكن، بحيث لا يتعامل المهني مع المسائل التي تقع ضمن مسؤولية أحد أفراد العائلة المباشرين. ثالثا: وضع سياسات وإجراءات لتمكين الموظفين من إبلاغ المستويات العليا ضمن الشركة بأي قضية تقلقهم حول الاستقلالية والموضوعية. رابعا: الانسحاب من عملية التأكيد
- التوظيف لدى عملاء التأكيد	المصلحة شخصية والتآلف والمضايقة	أولا: دراسة مدى ملائمة أو ضرورة تعديل خطة التأكيد لعملية التأكيد. ثانيا: تعيين فريق تأكيد لعملية التأكيد اللاحقة بخبرة كافية فيما يتعلق بالفرد الذي انضم إلى عميل التأكيد. ثالثا: إشراك محاسب مهني إضافي لم يكن من أعضاء فريق التأكيد لمراجعة العمل المنجز أو تقديم النصح بخلاف ذلك حسب الضرورة.

		رابعا: مراجعة مراقبة الجودة لعملية التأكيد. خامسا: لا يحق للفرد المعني الحصول على أي منافع أو دفعات من الشركة ما لم تتم هذه وفقاً لترتيبات ثابتة ومحددة مسبقا. سادسا: ينبغي أن لا يكون أي مبلغ مستحق للفرد ذا أهمية كبيرة بحيث يهدد استقلالية الشركة. سابعا: لا يستمر الفرد بالمشاركة في الأنشطة التجارية أو المهنية للشركة ولا يُظهر للآخرين أنه يشارك فيها. ثامنا: وضع السياسات والإجراءات التي تستلزم من الفرد تبليغ الشركة عند الدخول في مفاوضات توظيف جدية مع عميل التأكيد. تاسعا: إقصاء الفرد من عملية التأكيد. عاشرا: القيام بمراجعة مستقلة لأية أحكام هامة يصدرها ذلك الفرد أثناء أدائه للعملية.
- الخدمة الحالية لدى عملاء التأكيد	المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية والتآلف	أولا: لا يتم تعيين مثل هؤلاء الأفراد في فريق التأكيد. ثانيا: إشراك محاسب مهني إضافي لمراجعة العمل المنجز من قبل ذلك الشخص كجزء من فريق التأكيد أو تقديم المشورة حسب الضرورة. ثالثا: مناقشة المسألة مع المسئولين عن الحوكمة.
- العمل كمسئول أو مدير في مجلس إدارة عملاء التأكيد	المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية والتأييد	أولا: رفض أداء عملية التأكيد. ثانيا: أو الانسحاب منها
- ارتباط طويل الأمد بين كبار الموظفين وعملاء التأكيد	التآلف	أولا: إقصاء كبار الموظفين عن فريق التأكيد. ثانيا: إشراك محاسب مهني إضافي لم يرتبط سابقاً بفريق التأكيد لمراجعة العمل المنجز مع مراعاة أن يكون هذا الشخص من خارج الشركة أو من داخل الشركة، أو تقديم النصح بخلاف ذلك حسب الضرورة. ثالثا: القيام بمراجعات مستقلة للجودة الداخلية. رابعا: تغيير شريك العملية والفرد المسئول عن مراجعة مراقبة جودة العملية بعد أن يشغلا أي المنصبين، أو كلاهما، لفترة محددة مسبقا لا تتجاوز عادة مدة سبع سنوات. خامسا: عدم مشاركة الفرد الذي يتم تغييره بعد فترة زمنية محددة مسبقا في عملية التدقيق إلا بعد انقضاء فترة زمنية أخرى، تكون عادة سنتين،
- تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكيد إلى عملاء	المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية	أولا: تجنب النشاط أو رفض أداء عملية التأكيد ثانيا: عمل ترتيبات تضمن أن لا يشارك الموظفون الذين يقدمون تلك الخدمات في عملية التأكيد.

التأكيد		ثالثا:اشتراك محاسب مهني إضافي لتقديم المشورة حول الأثر المحتمل للأنشطة/ العملية غير المتعلقة بالتأكيد على استقلالية الشركة وعضو فريق التأكيد. رابعا:اتخاذ إجراءات وقائية أخرى محددة في الأنظمة المحلية. خامسا:وضع السياسات والإجراءات التي تحظر على الموظفين المهنيين اتخاذ قرارات إدارية لعميل التأكيد أو تحمل مسؤولية تلك القرارات. سادسا: مناقشة قضايا الاستقلالية المتعلقة بتقديم خدمات غير متعلقة بالتأكيد مع أولئك المسؤولين عن تنفيذ مبادئ الحوكمة، مثل لجنة التدقيق. سابعا: وضع سياسات ضمن عميل التأكيد فيما يخص مسؤولية الإشراف على تقديم خدمات لا تتعلق بالتأكيد من قبل الشركة. ثامنا: اشتراك محاسب مهني إضافي من خارج الشركة لتقديم التأكيد حول جانب منفصل من عملية التأكيد. تاسعا: الحصول على إقرار من عميل التأكيد بتحمل المسؤولية عن نتائج العمل الذي تقوم به الشركة. عاشرا: الإفصاح لأولئك المسؤولين عن تنفيذ مبادئ الحوكمة، مثل لجنة التدقيق، وعن طبيعة الرسوم المفروضة ومقدارها.
- تقديم الخدمات المتعلقة بإعداد السجلات المحاسبية والبيانات المالية لمنشأة غير مدرجة	المراجعة الذاتية	أولا: عمل الترتيبات التي تضمن عدم تنفيذ تلك الخدمات من قبل أحد أعضاء فريق التأكيد. ثانيا: تطبيق سياسات وإجراءات تحظر على الأفراد الذين يقدمون تلك الخدمات اتخاذ أي قرارات إدارية بالنيابة عن عميل التدقيق. ثالثا: وجوب أن تكون بيانات المصدر للقيود المحاسبية صادرة عن عميل التدقيق. رابعا: وجوب أن تكون الافتراضات الأساسية صادرة عن عميل التدقيق ومصادقاً عليها من قبله. خامسا:الحصول على موافقة عميل التدقيق على أي قيود يومية مقترحة أو أي تغييرات أخرى تؤثر على البيانات المالية.
- تقديم الخدمات المتعلقة بإعداد السجلات المحاسبية والبيانات المالية لمنشأة المدرجة.	المراجعة الذاتية	أولا: حظر تلك الخدمات، فيما عدا في الحالات الطارئة أو حين تقع تلك الخدمات ضمن تكليف التدقيق القانوني. ثانيا: ينبغي أن لا تقوم الشركة أو الشركة ضمن المجموعة بأي دور إداري أو تتخذ أي قرارات إدارية. ثالثا: يقبل عميل التدقيق المسؤولية عن نتائج العمل. رابعا: ينبغي أن لا يشارك الموظفون الذين يقدمون

		الخدمات في عملية التدقيق.
- تقديم الخدمات المتعلقة بإعداد السجلات المحاسبية والبيانات المالية في الحالات الطارئة	لا يوجد	لا يوجد في ظل الشروط التالية: - لا تقوم الشركة أو الشركة ضمن المجموعة بأي دور إداري أو أن تتخذ أي قرار إداري. - يقبل عميل التدقيق المسؤولية عن نتائج العمل. - لا يكون الموظفون الذين يقدمون الخدمات أعضاء في فريق التأكيد.
- تقديم الخدمات المتعلقة بإعداد السجلات المحاسبية والبيانات المالية كخدمات التقييم	المراجعة الذاتية	أولا: الانسحاب من عملية تدقيق البيانات المالية. ثانيا:إشراك محاسب مهني إضافي لم يكن عضوا في فريق التأكيد لمراجعة العمل المنجز أو تقديم المشورة حسب الضرورة. ثالثا:التأكيد مع عملاء التدقيق على إدراكهم للافتراضات الأساسية للتقييم والمنهجية التي سيتم استخدامها ومن ثم الحصول على الموافقة على استخدامها. رابعا:الحصول على إقرار من عميل التأكيد بتحمل المسؤولية عن نتائج العمل المنجز من قبل الشركة. خامسا:إعداد الترتيبات التي تضمن أن لا يشارك الموظفون الذين يقدمون تلك الخدمات في عملية التدقيق.
- تقديم خدمات ضريبية	لا يوجد	لا يوجد
- تقديم خدمات التدقيق الداخلي لعملاء تدقيق البيانات المالية	المراجعة الذاتية	أولا: أن لا يعمل موظفو الشركة أو الشركة ضمن المجموعة أو يبدو أنهم يعملون بصفة تعادل منصب عضو في إدارة عميل التدقيق. ثانيا:ضمان وجود فصل واضح بين إدارة ورقابة التدقيق الداخلي من قبل إدارة العميل وأنشطة التدقيق الداخلي ذاتها. ثالثا:أن تُقدم تلك الخدمات غير المتعلقة بالتأكيد فقط من قبل موظفين غير مشاركين في عملية تدقيق البيانات المالية وبخطوط إبلاغ مختلفة ضمن الشركة. رابعا: أن يكون عميل التدقيق مسؤولاً عن أنشطة التدقيق الداخلي ويقر بمسؤوليته المتعلقة بإنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة والإشراف عليه. خامسا: أن يختار عميل التدقيق موظفاً كفؤاً، ويفضل أن يكون من ضمن الإدارة العليا، ليكون مسؤولاً عن أنشطة التدقيق الداخلي. سادسا: أن يوافق عميل التدقيق أو لجنة التدقيق أو الهيئة الإشرافية على نطاق عمليات التدقيق الداخلي ومخاطرها وتكرارها.

		سابعا: أن يكون عميل التدقيق مسؤولاً عن تقييم وتحديد أي توصيات الشركة يجب تطبيقها. ثامنا: أن يقيّم عميل التدقيق ملائمة إجراءات التدقيق الداخلي المنجزة والنتائج المترتبة عن تنفيذ تلك الإجراءات من خلال الحصول على تقارير من الشركة والعمل بموجبها، إضافة إلى وسائل أخرى. تاسعا: أن يتم تقديم تقارير حول النتائج والتوصيات التي أثمرت عنها أنشطة التدقيق الداخلي بشكل مناسب إلى لجنة التدقيق أو الهيئة الإشرافية.
- تقديم خدمات أنظمة تكنولوجيا المعلومات إلى عملاء تدقيق البيانات المالي	المراجعة الذاتية	أولا:إقرار بمسئوليته عن إنشاء نظام رقابة داخلية والإشراف عليه. ثانيا: اختيار أحد الموظفين ذوي الكفاءة، ويفضل أن يكون من ضمن الإدارة العليا، ليكون مسؤولاً عن اتخاذ كافة القرارات الإدارية المتعلقة بتصميم نظام الأجهزة أو البرامج ووضعها قيد التنفيذ. ثالثا: اتخاذ كافة القرارات الإدارية المتعلقة بعمليات التصميم والتنفيذ. رابعا: تقييم لملائمة تصميم وتنفيذ النظام والنتائج المترتبة على ذلك. خامسا: تحمل مسؤولية تشغيل النظام (الأجهزة أو البرامج) والبيانات المستخدمة في النظام أو الناتجة عنه. سادسا: يجب تقديم تلك الخدمات غير المتعلقة بالتأكيد فقط من قبل موظفين غير مشاركين في عملية تدقيق البيانات المالية وبخطوط إبلاغ مختلفة ضمن الشركة. سابعا: ألا يقوم موظفو الشركة أو الشركة ضمن المجموعة بأداء المهام الإدارية.
- تعيين موظفين مؤقتين لعملاء تدقيق البيانات المالية	المصلحة الشخصية	أولا: لا ينبغي تفويض الموظفين الذين يقدمون المساعدة بمسؤولية تدقيق أي وظيفة أو نشاط قاموا هم بأدائه أو أشرفوا عليه خلال فترة تعيينهم المؤقت؛ و ثانيا: ينبغي أن يقر عميل التدقيق بمسؤوليته في إدارة أنشطة موظفي الشركة أو الشركة ضمن المجموعة والإشراف عليها.
- تقديم خدمات دعم المقاضاة إلى عملاء تدقيق البيانات المالية	المراجعة الذاتية	أولا: وضع سياسات وإجراءات تحظر على الأفراد الذين يساعدون عميل التدقيق اتخاذ قرارات إدارية بالنيابة عن العميل. ثانيا: استخدام مهنيين غير أعضاء في فريق التأكيد لتأدية الخدمات. ثالثا: مشاركة أطراف أخرى، مثل الخبراء المستقلين.
- تقديم الخدمات	المراجعة الذاتية -	أولا: يجب أن يكون مقدم الخدمة مستقلاً عن فريق

القانونية إلى عملاء تدقيق البيانات المالية	التأييد	التأكيد. ثانيا: يجب دراسة أهمية أي مسألة فيما يتعلق بالبيانات المالية للشركات. ثالثا: رفض تقديم تلك الخدمات أو الانسحاب من عملية تدقيق البيانات المالية. رابعا: وضع السياسات والإجراءات التي تحظر على الموظفين المهنيين اتخاذ قرارات إدارية لعميل التأكيد أو تحمل مسؤولية تلك القرارات. خامسا:مناقشة قضايا الاستقلالية المتعلقة بتقديم خدمات غير متعلقة بالتأكيد مع أولئك المسؤولين عن تنفيذ مبادئ الحوكمة، مثل لجنة التدقيق. سادسا: وضع سياسات ضمن عميل التأكيد فيما يخص مسؤولية الإشراف على تقديم خدمات لا تتعلق بالتأكيد من قبل الشركة. سابعا: اشتراك محاسب مهني إضافي لتقديم المشورة حول الأثر المحتمل للعملية غير المتعلقة بالتأكيد على استقلالية عضو فريق التأكيد والشركة. ثامنا: اشتراك محاسب مهني إضافي من خارج الشركة لتقديم التأكيد حول جانب منفصل من عملية التأكيد. تاسعا:الحصول على إقرار من عميل التأكيد بتحمل المسؤولية عن نتائج العمل الذي تقوم به الشركة. عاشرا: الإفصاح لأولئك المسؤولين عن الحوكمة، عن طبيعة الرسوم المفروضة ومقدارها. حادي عشر: إعداد ترتيبات تضمن أن لا يشارك الموظفون الذين يقدمون خدمات غير متعلقة بالتأكيد في عملية التأكيد. ثاني عشر: لا يشارك أعضاء فريق التأكيد في تقديم هذه الخدمة، ثالث عشر: يتخذ عميل التدقيق القرار النهائي فيما يتعلق بالنصيحة المقدمة، أو تتضمن الخدمة تنفيذ ما سبق أن قرره عميل التدقيق فيما يتعلق بالمعاملات. رابع عشر: على الشركة (التدقيق) أن لا تتولى تقديم خدمات لعميل تدقيق البيانات المالية لتسوية نزاع أو دعوى قضائية في حالات تكون فيها المبالغ ذات العلاقة هامة بالنسبة للبيانات المالية لعميل التدقيق. خامس عشر: وضع سياسات وإجراءات تحظر على الأفراد الذين يساعدون عميل التدقيق اتخاذ قرارات إدارية بالنيابة عن العميل. سادس عشر:استخدام مهنيين ليسوا أعضاء في فريق

		التأكيد لأداء الخدمة. سابع عشر: لا ينبغي أن يوافق أي عضو في الشركة أو الشركة ضمن المجموعة على شغل منصب المستشار العام لأنه يعد منصباً إدارياً رفيع المستوى يوكل إليه كم هائل من المسؤوليات المتعلقة بالشؤون القانونية للشركة لدى عميل تدقيق بيانات مالية.
- توظيف أفراد الإدارة العليا	المصلحة الشخصية والتآلف والمضايقة	أولا: لا يجوز للشركة أن تتخذ قرارات إدارية وينبغي أن يُترك قرار من سيتم تعيينه للعميل.
- تقديم خدمات تمويل شركات أو تقديم المشورة	المراجعة الذاتية - التأييد	أولا: السياسات والإجراءات التي تحظر على الأفراد الذين يساعدون عميل التأكيد اتخاذ قرارات إدارية بالإنابة عن العميل. ثانيا: استخدام مهنيين ليسوا أعضاء في فريق التأكيد لتقديم تلك الخدمات. ثالثا:ضمان أن لا تلزم الشركة عميل التأكيد بشروط أي معاملة أو أن تكمل إنجاز المعاملة بالنيابة عنه.
- الأتعاب وتحديد الأتعاب (قياسها)	المصلحة الشخصية والتأييد(الأتعاب المشروطة)	أولا: بالنسبة للأتعاب الكبيرة يجب مراعاة ما يلي: ١/١ مناقشة نطاق وطبيعة الأتعاب المفروضة مع لجنة التدقيق، أو مع غيرها من الأطراف المسئولة عن الحوكمة. ٢/١ اتخاذ خطوات لتقليص الاعتماد على العميل. ٣/١ المراجعات الخارجية للرقابة على الجودة. ٤/١ استشارة طرف ثالث، مثل هيئة تنظيمية مهنية أو محاسب مهني آخر. ثانيا: بالنسبة لفرض أتعاب أقل مما يجب ، يجب مراعاة ما يلي: ١/٢ وضع سياسات وإجراءات للإشراف على مراقبة جودة عمليات التأكيد وتطبيقها. ٢/٢ إشراك محاسب مهني إضافي لم يكن عضوا في فريق التأكيد لمراجعة العمل المنجز، أو تقديم المشورة بخلاف ذلك حسب الضرورة. ثالثا: يجب طلب دفع تلك الأتعاب قبل إصدار التقرير أو النظر فيما إذا كان: ١/٣ اعتبار الأتعاب المستحقة مرادفة لقرض منح للعميل. ٢/٣ إعادة تعيين الشركة نظراً لأهمية الأتعاب المستحقة. ٣/٣ مناقشة مستوى الأتعاب المستحقة مع لجنة التدقيق أو غيرها من الأطراف المسئولة عن الحوكمة(التحكم-الحاكمية). ٤/٣ إشراك محاسب مهني إضافي لم يشارك في عملية

		التأكيد لمراجعة العمل المنجز أو إسداء النصيحة. رابعا: بالنسبة للأتعاب المشروطة على الشركة عدم قبول أي ترتيبات أو المشاركة في أي ترتيب متعلق بالأتعاب لعملية تأكيد معينة يكون بمقتضاه مبلغ الأتعاب مشروطاً بنتيجة عمل التأكيد أو ببنود تعد معلومات متعلقة بموضوع عملية التأكيد، أما بالنسبة للأنواع الأخرى لترتيبات الأتعاب المشروطة، يجب مراعاة الآتي: ١/٤ قدرة الشركة على إظهار أنها قد حددت الوقت الملائم والطاقم المؤهل لأداء المهمة. ٢/٤ الالتزام بكافة معايير التأكيد المطبقة والإرشادات وإجراءات الرقابة على الجودة. ٣/٤ الإفصاح عن طبيعة ونطاق الأتعاب المحددة للجنة التدقيق أو غيرها من الأطراف المسئولة عن الحوكمة. ٤/٤ مراجعة أو تحديد الأتعاب النهائية من قبل طرف ثالث غير ذي علاقة. ٥/٤ وضع سياسات وإجراءات الرقابة والجودة.
- الهدايا والضيافة	المصلحة الشخصية والتألف	أولا: يجب أن لا تقبل الشركة أو عضو فريق التأكيد الهدايا أو الضيافة.
- الدعاوى القضائية أو التهديد بها	المصلحة الشخصية - المضايقة.	أولا: الإفصاح عن طبيعة ونطاق الدعوى للجنة التدقيق أو غيرها من الأطراف المسئولة عن الحوكمة. ثانيا:إقصاء الفرد من فريق التأكيد إذا ارتبطت الدعوى بأحد أعضاء فريق التأكيد. ثالثا: إشراك محاسب مهني إضافي في الشركة لم يكن عضوا في فريق التأكيد لمراجعة العمل المنجز أو إسداء النصيحة بخلاف ذلك حسب الضرورة. رابعا: الانسحاب من عملية التأكيد أو رفض قبولها (كأجراء وحيد).

الخلاصة والنتائج

إستهدفت الدراسة الحالية إختبار مدى تطبيق المحاسبين القانونيين في الأردن للإطار المفاهيمي للاستقلالية في مواقف محددة عند تقديم خدمات تدقيق البيانات المالية والصادر عن مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين المهنيين، ولتحقيق هذا الهدف عرضت الدراسة الدراسات ذات العلاقة، والخلفية النظرية للتطور في الإطار المفاهيمي للاستقلالية من حيث المفهوم، كما عرضت الدراسة في جانبها الميداني ومن خلال قائمة استبيان تضمنت (٤٥) عبارة المواقف المحددة التي تمثل تهديداً للاستقلالية، والإجراءات الوقائية المناسبة، ومن خلال عينة بلغت (١٥٦ محاسب قانوني)، وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

أولا: لقد طور مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين مفهوم إستقلالية المحاسب القانوني أو المدقق سواء من حيث الفكر أو المظهر، إلا أنه لا يوجد حتى الآن مفهوم موحد لمصطلح الاستقلالية في التدقيق.

ثانياً: تواجه استقلالية المحاسبين القانونيين في الممارسة العامة العديد من المخاطر، وهذه المخاطر تمثل تهديدات هامة جدا للاستقلالية بحيث يتمثل الإجراء الوحيد الممكن لمواجهتها في أي من الأتي:

١- إزالة الأنشطة أو المصالح التي تخلق التهديد.

٢- رفض قبول أو إستمرار عملية التأكيد.

٣- تطبيق الإجراءات الوقائية للقضاء على التهديدات أو تقليصها إلى مستوى مقبول.

ثالثا: لقد أظهرت الدراسة الميدانية على أن هناك تباين في موقف المحاسبين القانونيين الأردنيين من الإطار المفاهيمي للاستقلالية سواء بالنسبة للمخاطر، أو الإجراءات الوقائية المناسبة في المواقف المحددة بشكل عام، وبشكل خاص بالنسبة للمخاطر الناتجة عن وجود مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة أو علاقات تجارية متينة، أو أداء خدمات غير متعلقة بعملية تأكيد، أو توظيف أفراد في الإدارة العليا لدى العميل.

رابعاً: لقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أفضل مستوى تطبيق من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن للإطار المفاهيمي للاستقلالية المتعلق بمخاطر الاستقلالية عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية في المواقف المحددة التالية:

١- العلاقات التجارية المتينة مع العميل حيث أنها تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمضايقة.

٢- أداء خدمات إعداد السجلات المحاسبية والبيانات المالية لمنشآت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة حيث أنها تسبب تهديد المراجعة الذاتية.

٣- عندما تشكل الأتعاب نسبة كبيرة من إجمالي الإيراد حيث أنها تسبب تهديد المصلحة الشخصية.

٤- عند تقديم خدمات قانونية الي العميل حيث أن هذه الخدمة تسبب تهديد المراجعة الذاتية.

٥- عندما يعمل لديه مسئول أو مدير سابق كان يعمل لدي العميل حيث أن هذه العلاقة تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية والتآلف والمضايقة.

خامساً: لقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أفضل مستوى تطبيق من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن للإطار المفاهيمي للاستقلالية المتعلق بالإجراءات الوقائية عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية في المواقف المحددة التالية:

١- الانسحاب من عملية التأكيد أو رفض قبولها (كأجراء وحيد) في حالة رفع دعوى أو يبدو ذلك على وشك الحدوث بين أحد أعضاء فريق التأكيد وعميل التأكيد حيث إن هذه الدعوى تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمضايقة.

٢- لا تقبل الشركة أو عضو فريق التأكيد الهدايا أو الضيافة حيث إن هذا القبول يسبب تهديد المصلحة الشخصية والتألف.

٣- الإفصاح لأولئك المسؤولين عن تنفيذ مبادئ الحوكمة، عن طبيعة الرسوم المفروضة ومقدارها في حالة أداء خدمات غير متعلقة بعملية تأكيد الي عميل تأكيد حيث أنها تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية.

٤- أن يكون عميل التدقيق مسؤولاً عن أنشطة التدقيق الداخلي ويقر بمسؤوليته المتعلقة بإنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة والإشراف عليه حيث أنها تسبب تهديد المراجعة الذاتية.

٥- يجب تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتأكيد فقط من قبل موظفين غير مشاركين في عملية تدقيق البيانات المالية.وبخطوط إبلاغ مختلفة ضمن الشركة حيث إن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة تقترح الدراسة التوصيات التالية:

أولاً: توصي الدراسة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بضرورة عقد دورات تدريبية للمحاسبين القانونيين بشأن تطبيق المدخل المفاهيمي للاستقلالية كجزء من التطوير المهني المستمر.

ثانياً: توصي الدراسة المحاسبين القانونيين الأردنيين عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية مراعاة مخاطر الاستقلالية في المواقف المحددة التالية:

١- عند توظيف أفراد في الإدارة العليا لدى عميل تأكيد حيث إن هذه التوظيف يسبب تهديد المصلحة الشخصية والتألف والمضايقة.

٢- إذا كان لديك مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة لدي عميل تأكيد حيث إن هذه المصلحة تسبب تهديد المصلحة الشخصية.

٣- إذا كنت تؤدي خدمات غير متعلقة بعملية تأكيد الي عميل تأكيد حيث إن هذه الخدمات تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية.

٤- إذا كان لديك علاقات تتعلق بقروض وكفالات مع عميل تأكيد حيث إن هذه العلاقات تسبب تهديد المصلحة الشخصية.

٥- أداء خدمات أنظمة تكنولوجيا المعلومات للعميل حيث إن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية.

رابعاً: : توصي الدراسة المحاسبين القانونيين الأردنيين عند تقديم خدمة تدقيق البيانات المالية مراعاة الإجراءات الوقائية في المواقف المحددة التالية:

١- إذا كان لديك علاقات تتعلق بقروض وكفالات مع عميل تأكيد فإن الإجراء الوقائي المناسب أن يتم منح القرض أو الكفالة بموجب إجراءات وشروط ومتطلبات الإقراض العادية حيث إن هذه العلاقات تسبب تهديد المصلحة الشخصية.

٢- إذا كنت تؤدي خدمات محاسبة لمنشآت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة الإجراء الوقائي المناسب عمل الترتيبات التي تضمن عدم تنفيذ تلك الخدمات من قبل أحد أعضاء فريق التأكيد حيث أن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية.

٣- إذا كان لديك مسئول أو مدير سابق لدي عميل تأكيد فإن الإجراء الوقائي المناسب إشراك محاسب مهني إضافي لمراجعة العمل المنجز من قبل ذلك الشخص كجزء من فريق التأكيد أو تقديم المشورة حسب الضرورة حيث إن هذه العلاقة تسبب تهديد المصلحة الشخصية والمراجعة الذاتية والتآلف والمضايقة.

٤- إذا قمت بتقديم خدمات دعم المقاضاة الي عميل تدقيق بيانات مالية فإن الإجراء الوقائي المناسب استخدام مهنيين غير أعضاء في فريق التأكيد لتأدية هذه الخدمات حيث إنها تسبب تهديد المراجعة الذاتية.

٥- إذا كنت تؤدي خدمات التقييم - التطورات المستقبلية لأحد عناصر البيانات المالية- فإن الإجراء الوقائي المناسب الحصول على إقرار من عميل التأكيد بتحمل المسؤولية عن نتائج العمل المنجز من قبل الشركة حيث إن هذه الخدمات تسبب تهديد المراجعة الذاتية.

خامساً: توصي الدراسة جمعية المحاسبين الأردنيين بشكل خاص، والاتحاد العام للمحاسبين العرب بشكل عام ومعاهد وجمعيات المحاسبين والمدققين (المراجعين) في الدول العربية بتعميم المنهج المقترح في هذه الدراسة بشأن تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية على جميع المحاسبين القانونيين.

حدود الدراسة والدراسات المستقبلية المقترحة

لم تتناول الدراسة الحالية تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية بشأن عمليات التأكيد بخلاف تدقيق البيانات المالية، كما أن الدراسة الحالية قد اعتمدت في بناء نتائجها على إجابات عينة الدراسة من خلال إستخدام قائمة استبيان، وعلى الرغم من أنها من أفضل أساليب جمع البيانات وبشكل خاص في التدقيق إلا أن إجابات عينة الدراسة قد تضمن قدر من التحيز، ولذلك وفي إطار المحافظة على إستقلالية المحاسب القانوني في الأردن بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام يجب إستمرار الدراسات حول هذا الموضوع في دول عربية أخرى مع إضافة عينة بحث أخرى مثل الأداة، كما يأمل الباحث أن يعد في المستقبل دراسة اختبارية حول تطبيق الإطار المفاهيمي للاستقلالية على عمليات التأكيد الأخرى وفقاً للقاعدة الدولية الجديدة (٢٩١) إن شاء الله.

قائمة المراجع

- الراشد، وائل ابراهيم، (١٩٩٤)، أستقلالية المدقق: دراسة مقارنة على أستقلالية مراقب الحسابات وفق التنظيمات المهنية المتقدمة والتنظيم الكويتي، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، م١٦، يناير، ص٣٣٤.

- راضي، محمد سامي، (١٩٩١)، التحليل الإجتماعي في بيئة المراجعة وأثرها على أستقلال المراجع، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، م٢٨، ع١، ص٢٥٠.

- على ، عبد الوهاب نصر، (١٩٩٤)، تأثير بيئة العمل الداخلي على دوافع واداء مراجعي الحسابات، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، م٣٠،ع١، ١٩١.

- هويدي، علي حسن، (١٩٩٢)، دراسة إختبارية لبعض العوامل المؤثرة على إستقلال المراجع ، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، م١٤، ع ١، يناير، ص١٨٣.

-Abu Bakar, Nur Barizah, Abdul Rahman, Abdul Rahim and Abdul Rashid H, M., (2006), Factors Influencing Auditor Independence: Malaysian Loan Officers' Perceptions, **Managerial Auditing Journal** (MAJ) , Vol. 20, No.8, pp.804-822, Available at www. Emeraldinsight.com/0268-6902.htm

- Arens, A. A., Elder, R. J. and Beasley, M. S., (2008), **Auditing and Assurance Services**, 12th. Ed, Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, p.85.

-Alleyne, Peter, (2006), Perception of Auditor Independence in Barbados, **Managerial Auditing Journal** (MAJ) , Vol. 21, No.6, pp.321-635, Available at www. Emeraldinsight.com/0268-6902.htm.

- Collins, K.,M. and Killought, I. N.,(1992), An Empirical Examination of Stress in Public Accounting, **Accounting, Organization and Society**, Vol.17, No., 6, p.515.

- Gregson, T.,(1990), Communications: A Path Analysis Study of Accountants Affiliated with CPA Firms, **Behavioral Research in Accounting**, Vol. 2, p.32:

-IFAC, IESB, (2010), **Handbook of The Code of Ethics for Professional Accountings**, International Federation of Accountants, New York, USA.

-IFAC, IESB, (2009), **Handbook of The Code of Ethics for Professional Accountings**, International Federation of Accountants, New York, USA.

-IFAC, IAASB, (2008), **Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements**, Part 1, International Federation of Accountants, USA.

-IFAC, IAASB, (2007), **Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, USA.

-IFAC, IAASB, (2006), **Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, USA.

-IFAC, IAASB, (2005), **Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, USA.

- IFAC, IAPC, (2004), **Handbook of International Standard on Auditing and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, USA.

- IFAC, IAPC, (2003), **Handbook of International Standard on Auditing and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, USA.

- IFAC, IAPC, (2002), **Handbook of International Standard on Auditing and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, USA.

- IFAC, IAPC, (2001), **Handbook of International Standard on Auditing and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, USA.

- IFAC, IAPC, (2000), **Handbook of International Standard on Auditing and Ethics Pronouncements,** International Federation of Accountants, USA.

- IFAC, IAPC, (1997), IFAC **Handbook,** International Federation of Accountants, USA.

-Law, Philip, (2009), CPAs' Employment With Former Audit Clients and Auditors Independence in the Post- Enron Era, **Managerial Auditing Journal** (MAJ) , Vol. 25, No.3, pp.240- 258, Available at www. Emeraldinsight.com/0268-6902.htm.

----------, (2008), An Empirical Comparison of Non-Big 4 and Big 4 Auditors' Perception of Auditors Independence, **Managerial Auditing Journal** (MAJ) , Vol. 23, No.9, pp.917-931, Available at www. Emeraldinsight.com/0268-6902.htm.

- Marxen, D. E., (1990), Behavioral Investigation of Time Budget Preparation in A Competitive Audit Environment, **Accounting Horizons**, June, p.47.

- OECD, (2004), **OECD Principles of Corporate Governance 2004**, Organization for Economic Co-operation and Development, www.oecd/daf/corporate/principles, OECD Publications, France.

- OECD, (1999), OECD **Principles of Corporate Governance 1999**, Organization for Economic o-operation and Development, www.oecd/daf/corporate/principles, OECD Publications, France.

- Rebele, J. E. and Michaels, R. E., (1990), Independent Auditors Role Stress: Antecedent Outcome and Moderating Variables, **Behavioral Research in Accounting**, Vol. 2, p.124.

- Pratt, T., Organization Culture in Public Accounting Size Technology, Rank and Functional Area, **Accounting, Organization and Society**, Vol.2, p.124.

-Umar, A., (2004), Dimensions of Pressures Faced By Auditors and Its Impact on Auditors' Independence: A Comparative Study of the USA and Australia, **Managerial Auditing Journal** (MAJ) , Vol. 19, No.1, pp.99-116, Available at www. Emeraldinsight.com/0268-6902.htm.

-Vanasco, R. R. (1996), Auditor Independence: An International Perspective **Managerial Auditing Journal** (MAJ) , Vol. 11, No.9, pp.4-48, Available at www. Emeraldinsight.com/0268-6902.htm.